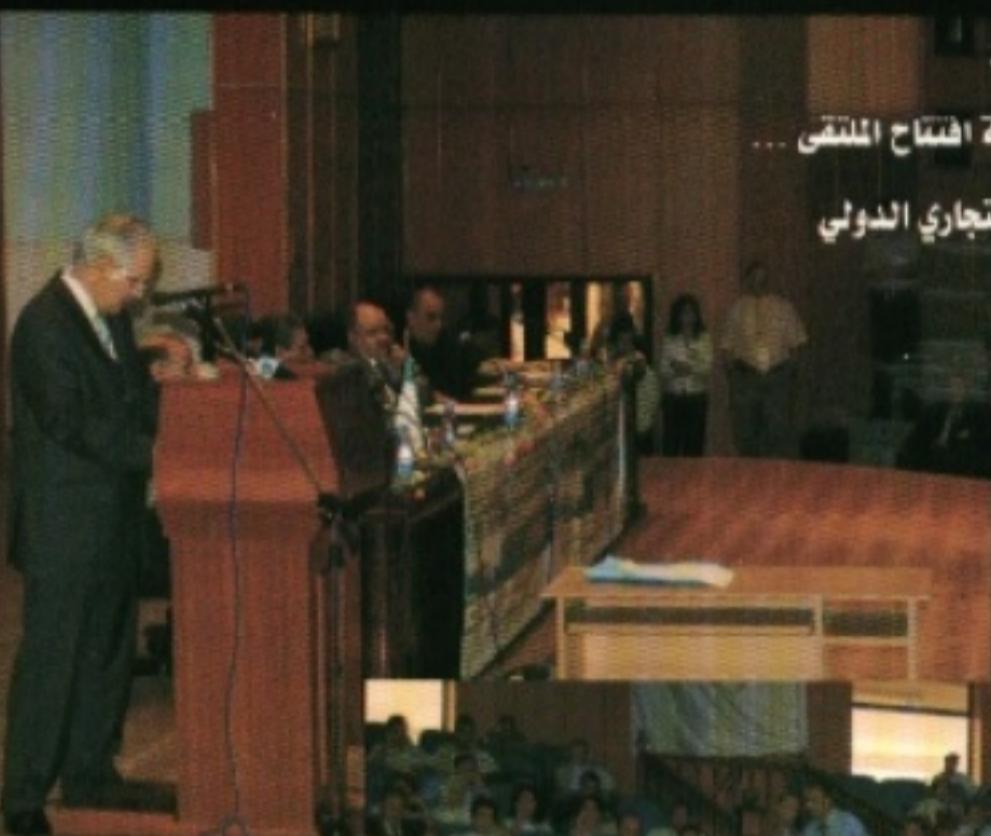


نشرة العدالة

دورية تصدر عن منظمة المحامين لناحية سطيف - سبتمبر 2006



- كلمة السيد النقيب بمناسبة افتتاح الملتقى ...
- كلمة السيد وزير العدل حافظ الاختام بمناسبة افتتاح الملتقى
- سلطات القاضي الجزائري في مجال التحكيم التجاري الدولي
- الفرق بين المصادرة كعقوبة تكميلية ...
- مراقبة عن المراقبة
- التخصص المهني ...
- المسؤولية الجزائية للشخص المعنى
- أهم النشرات في الجريدة الرسمية



**بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي
حول التحكيم في التجارة الدولية**



في هذا العدد

- * كلمة السيد النقيب بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي حول التحكيم التجاري الدولي.
- * كلمة السيد وزير العدل حافظ الاختام بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي حول التحكيم التجاري الدولي.
- * سلطات القاضي الجزائري في مجال التحكيم التجاري الدولي.
- * الفرق بين المصادر كعقوبة تكميلية وبين طلب رد الأشياء المحجوزة كدعوى مدنية مرتبطة بالدعوى العمومية.
- * مرافعة عن المرافعة.
- * الشخص المعنوي من شأنه رفع مستوى المهنة.
- * المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.
- * اهم المنشآت في انجريدة الرسمية.
- * Principales parutions au JORA - 2006
- * La procédure de reconnaissance et d'exécution des sentences d'arbitrage international en Algérie.
- * La reconnaissance des répudiations islamiques en France.
- * Le recours parallèle en droit administratif
- * L'Avocat et les médias.

نشرة المحامي
نورية تصدر كل ثلاثة أشهر
عن منظمة المحامين سطيف
 نهج شيخ العيفة - قصر العدالة
 هاتف: 036.84.56.67
العنوان على الرابط: www.avocat-setif.org
اشرف الإلكتروني: ordre@wanadoo.dz
رقم الایماع: 2005/2909
مدير النشرة
النقيب: أحمد ساعي
 e-mail: batonnier_sai-ahmed@yahoo.fr
رئيس التحرير
 توفيق رياض بورمانى
 محامي بمنظمة سطيف
 عضو مجلس المنظمة
 e-mail: avocatbourmani@yahoo.fr
الإخراج الفني و حجز: الصيد لخضر
مساعدة حجز: بن شفحة لبني

- معالي وزير العدل حافظ الاختمام السيد رئيس الاتصالات الوطني لمعظم المحامين الجزائريين السيد رالي ولاية بجاية والمستعمرات المحترفة المدنية والعسكرية السيد رئيس الاتحاد الدولي للمحامين "الماندرا" سنة المجالس والتراث العالمن" المسألة النقاشية "صيوق الأذان" المسألة تمذعنون "حضر" الأستانة للأعمال زميلي - زملائي "السادة الحضور".

إن الجزائر وهي بصفة اعملاً نظام السوق والاصحام لمنظمة التجارة العالمية يفتقر تجربة اعتماد نظام التحكيم لمطلب الاستثمارات الأجنبية، فلت فإندا خلص بالاعتراض بالقرارات التحكيمية الدولية.

- ولجه الإيمانة في هذا الصدد أن الجزائر صنفت على العديد من الاختصاصات التجارية، وكذا الاتفاقيات الدولية المتعددة لأطراف ذاتصلة بالتحكيم منها على سبيل الحصول:

1- الاتفاقية تبوروك المؤرخة في 06/06/1958، المتعلقة بالاعتراض بالحكم والحكم وتقيده، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 88/233، الصادر في: 05/11/1988.

2- الاتفاقية التشريع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي المبرمة في الجزائر في: 23/07/1990، والمصدق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 90/420، المزدوج في: 22/12/1990.

3- الاتفاقية عمان (الأردن) العربية للتحكيم التجاري المؤرخة في: 14/04/1987، والتي تم خصيصها بإنشاء مركز عربي للتحكيم ومقبرة للربط له المصطلحة على الاتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية للمحكمة والاستثمار، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 95/345، المزدوج في: 30/10/1995.

4- المصطلحة على الاتفاقية الدولية المختصة لسوية العناصر المتعددة بالاستثمار بين الدول ورحاها الدول الأخرى بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 95/346، المزدوج في: 30/10/1995.

5- المصطلحة على اتفاقية روسيا العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 98/334، المزدوج في: 26/10/1998.

6- وفي الأخير فإن المرسوم التشريعي رقم: 93/09، المزدوج في: 25/04/1993، المعهد والمتم تطبيق الإجراءات المدنية العمومية وضع الأسس القانونية الكاملة في باب التحكيم.

إن التحكيم أصبح في العصر الحديث قضاء مستقل وأنه من مصلحة رجل القانون قضاء ومحامين الأحكام يجزء منه هذه المجال الحيوي من تقويم الدولة حتى لا يصبح حكراً على غيره.

معالي وزير العدل حافظ الاختمام:
 إن قطاع العدالة عرف في العدة الأخيرة رحمة الله لكم بهذه قوية لم يعرها هذا الاستقلال، يفضل الإصلاحات العبرية التي يبشر بها بخصوص في مجال العصرية والتكنولوجيا.

إن أسرة الدفاع بأكملها نصف المعونة القضائية تمتاز بهذه الإصلاحات وذاتها المأهولة بتلاقي الجلود والقدرة على إثبات مرتبتها في المجال العدلي العدالة المهنية للمحامى على وجه الخصوص.

وفي سبيل تكوين المهنى، فإن الجهة الوطنية لإصلاح العدالة أقرت في توصياتها بأن تكون المحامي من واجبات السلطة العمومية كون المحامى من مرجع عالم ضروري للمسير العسق للقضاء، الأمر الذي أكدته فدامة السيد رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي بمناسبة انعقاد الدورة الوطنية الأولى للمحامين يوم: 23/03/2006.

وفي انتظار تجسيد ذلك، فإننا نأمل من معالي وزير العدل مساعدة منظمات المحامين في مجال التكنولوجيا، وهذا بالقرار برنامج كامل التكوين بالتنسيق مع مجلس إتحاد منظمات المحامين.

وفي الأخير فإنه توجه بالشكر الجزييل وعبارات الامتنان والتقدير لمعالي وزير العدل حافظ الاختمام على رعايته لهذا الملتقى، وعلى الدعم المادي والمعنوي المقدم لتفعيل تنظيم هذا الملتقى، كما توجه بالشكر لكل من رعى هذا الملتقى، وحضر هذا الكرار المأذون له، أعادوا لهم الامة طيبة في رسامة الناصرية عاصمة الدولة الحمدانية، أتمنى للنجاح الكامل لمعظمها هذا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.